



Munich Personal RePEc Archive

The role of intellectual capital in developing SME'S in GCC countries

Elasrag, Hussein

1 January 2014

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/54596/>
MPRA Paper No. 54596, posted 20 Mar 2014 09:28 UTC

دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية

حسين عبدالمطلب الأسرج

باحث اقتصادى أول بوزارة التجارة والصناعة المصرية

E.Mail:elasrag@gmail.com

ملخص:

حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة باهتمام من جانب معظم الدول النامية نظرا إلى دورها الفاعل الذي تلعبه في دعم الناتج المحلي الإجمالي عبر زيادة حجم الإنتاج السلعي والخدمي، ومن ثم المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل المنتجة، وتنشيط دورة الدخل المحلي. ويقدر حجم الاستثمارات في هذه المشروعات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة (كما في عام 2012) بنحو 14 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 4.2 بالمائة من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي الخليجي، وهذه نسبة تعد متدنية بالمقارنة مع نصيب هذه المشروعات في البلدان المتقدمة. و يهدف هذا البحث لدراسة دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية.

مقدمة:

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة قاطرة الاقتصاد القومي لما لها من دور مؤثر علي صعيد زيادة الانتاج وايجاد فرص العمل، لذلك فإن تسويق وتصدير منتجات هذه المشاريع يمثل الطريق المضمون لنجاحها.وبرغم هذه الاهمية الواضحة للمشروعات الصغيرة في حيوية الاقتصاد القومي فإن هذه المشاريع مازالت بحاجة لمزيد من الجهد لتعزيز دورها الانتاجي والتصديري. وقد بينت تجربة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج والتي توليها الحكومات اهتماماً متزايداً، أن القائمين علي هذه المشاريع يفتقدون الكثير من الخبرات التسويقية والتصديرية .

وقد أصبح من المسلم به اليوم أن التقدم والابتكار في المجال التكنولوجي هما محركا النمو الاقتصادي على المدى البعيد. ففي سياق اقتصاد المعرفة العالمي الذي تحركه الوتيرة السريعة للابتكار التكنولوجي يجدر بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج إرساء أسس متينة لبناء قدرتها على اكتساب وإيجاد معارف وتكنولوجيا من أجل الاستفادة من الفرص الي تتيحها العولمة وفي الوقت نفسه مواجهة التحديات العالمية المستجدة. وبالتالي يكمن التحدي في تسخير المعارف لأغراض التنمية ، وذلك بتهيئة مناخ مؤات لاستحداث أفكار وابتكارات، فضلا عن نشرها واستخدامها من قبل مختلف الأطراف الفاعلة المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية الاستحداث هذه.إن الميزة التنافسية التي تستند على وفورات الحجم والانتشار الواسع في الأسواق، تتراجع لتفسح المجال للميزات التنافسية التي تستند على السرعة والمرونة، حيث تصبح المؤسسات التي لها قدرة عالية على تلبية الطلب في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب هي المؤهلة لاحتلال موقع الريادة في الاقتصاد الرقمي، وعلى هذا فان الهياكل القائمة بالقيادة والتحكم وعمليات صنع القرار يضيق مجالها باستمرار مع زيادة الاعتماد على تقنيات ووسائل هذا الاقتصاد الزاحف. و لن يستطيع الاقتصاد الخليجي أن يحتل مكانة متميزة في بيئة الأعمال التنافسية العالمية إلا بمواكبة أحدث التطورات والتغيرات التي تطرأ على الساحة العالمية.

مشكلة البحث:

إن قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناعات القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية لما تلعبه هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها. وتتجسد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أساسية في قدرتها على توليد وتوظيف الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي بدأت تظهر في دول الخليج¹، وتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة، وتساهم في زيادة الدخل وتثويعه وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال - على ضالته- نظرا للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى.

¹ خلال العقود القليلة الماضية، اعتمدت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على العمالة الأجنبية الوافدة لتحقيق الأهداف الإنمائية والحد من ضغوط فورة النشاط الاقتصادي. وظل التوظيف في القطاع العام يدعم مستويات المعيشة المرتفعة. غير أنه في ظل التزايد السريع في عدد السكان من الشباب أصبح خلق فرص عمل في القطاع الخاص لمواطني مجلس التعاون يمثل تحديا وقد يرتفع معدل البطالة في السنوات القادمة ما لم تتوفر فرص العمل في القطاع الخاص لمزيد من المواطنين. ولا شك في أن زيادة أعداد السكان من الشباب وارتفاع معدلات المشاركة في القوى العاملة سوف تؤدي إلى ارتفاع عدد الداخلين الجدد في القوى العاملة خلال السنوات المقبلة. ورغم أن مشاركة المواطنين في القوى العاملة لا تزال منخفضة في مجلس التعاون الخليجي (نحو 52% للرجال و 25% للإناث في المتوسط)، فقد زادت هذه المشاركة على مدار العقد الماضي، مع احتمال حدوث زيادات أخرى نتيجة انضمام مواطنين من ذوي الدرجات العلمية العالية، لا سيما الإناث، إلى القوى العاملة. واستنادا إلى معدلات المشاركة في القوى العاملة، فقد تنمو القوى العاملة بمعدل يتراوح بين 3% و 4% كل عام، ولذلك فإن عددا إضافيا يتراوح بين 1.2-1.6 مليون مواطن في مجلس التعاون قد يدخل إلى سوق العمل بحلول عام 2018. راجع صندوق النقد الدولي، إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 5 أكتوبر 2013، ص6

وقد حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة باهتمام من جانب معظم الدول النامية نظرا إلى دورها الفاعل الذي تلعبه في دعم الناتج المحلي الإجمالي عبر زيادة حجم الإنتاج السلعي والخدمي، ومن ثم المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل المنتجة، وتنشيط دورة الدخل المحلي. ويقدر حجم الاستثمارات في هذه المشروعات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة (كما في عام 2012) بنحو 14 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 4.2 بالمائة من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي الخليجي، وهذه نسبة تعد متدنية بالمقارنة مع نصيب هذه المشروعات في البلدان المتقدمة. فما هي أهم السياسات اللازمة لتعزيز دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية لتلعب دورها التنموي المنشود في المجتمع الخليجي؟

هدف البحث

يهدف هذا البحث لدراسة دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية، من خلال:-

- 1- القاء الضوء على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج.
- 2- دراسة وتحليل أهم عناصر رأس المال الفكري .
- 3- التوصية بأهم السياسات التي تعزز دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية.

منهج البحث :

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي للتعرف على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الاستنباطي للتوصل الى أهم سياسات تعزيز دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي.

خطة البحث:

أولاً: واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية.

ثانياً: مفهوم وأهمية رأس المال الفكرى .

ثالثاً: دور رأس المال الفكرى في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية

النتائج والتوصيات.

أولاً: واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الخليجية

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة. حيث تساعد تلك المشاريع في التنمية الصناعية وتساعد على تحقيق نمو اقتصادى عادل ومتوازن. فالإقتصاد التنافسى لا يقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فقط، بل بوجود بيئة جذابة للأعمال الريادية وتوفر شبكة واسعة ومتنوعة من الموردين من المشاريع الصغيرة الكفؤة القادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية.

بالإضافة الى ذلك تقوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسى في توفير فرص العمل، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالى القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من نوى الدخل المحدود، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلى من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط.

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالى الشركات فى معظم اقتصاديات العالم، كما أنها توفر ما بين 50% - 60% من إجمالى فرص العمل²، كما تسهم

²UNIDO and the World Summit on Sustainable Development ,CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing

هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول من الناحية الإنتاجية، قدر تمثيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 65% من إجمالي الناتج القومي في أوروبا، مقارنة بحصة مقدارها 45% من إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة، وفي بعض مناطق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تكاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون عملياً هي رب العمل الوحيد للقطاع الخاص، مما يؤكد أهميتها الاجتماعية بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية. والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك هي مزود مهم بالتدريب المهني. وتتميز كل من تايوان وهونغ كونغ باعتمادهما على المشروعات الصغيرة، وفي اليابان حوالي 81 في المائة من مجموع الوظائف هي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوظف المشروع الواحد في المتوسط تسعة موظفين على خلاف دول الاتحاد الأوروبي الذي يوظف أربعة.³

Countries, UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION Vienna,
2002 ,p2

³ تشير احدى الدراسات أن هناك ما بين 8 إلى 12 مليون مشروع صغير ومتوسط في دول الاتحاد الاوروبي الخمس عشرة في عام 2005 بالاضافة إلى 2.5 مليون مشروع في دول الاعضاء الجدد في الاتحاد وهي تمثل أكثر من 99% من مجموع المشاريع وتستحوذ على ثلثي العمالة في قطاع المشاريع، وتبين التقديرات أن نصف الوظائف الجديدة تقريباً في أوروبا قد أوجدت من قبل أقل من 5% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التقنية المتطورة. وانه يوجد في المملكة المتحدة حوالي 3.7 مليون مشروع بما يوازي واحد لكل عشرة أشخاص في سن العمل منها 99.7% هي مشروعات متناهية الصغر أو مشاريع صغرى ومتوسطة. كما تشير الدراسة الى وجود تقرير امريكي حديث يبين بأن من ضمن الوظائف الجديدة البالغ عددها 24 مليوناً جرى إيجادها في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1979-1995 فإن 75% منها تقريباً قد أوجدت من قبل أقل من 10% من المشروعات الصغيرة، وان قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل مجموعة في غاية التنوع، تتراوح ما بين دكان في ركن إلى بدايات مشروعات معقدة عالية التقنية. راجع:

-National bank of Dubai The Nature of Small and Medium Size Enterprises in
GCC's Industrial Sector, Economic report , uae ,march 2007, pp6-7

وتحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الخليجية، فهي تعتبر النمط الغالب للمشروعات في الدول الخليجية. ويتوقع لهذه المشاريع أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90% من إجمالي عدد مؤسسات الأعمال وتوظف نحو 85% من القوى العاملة وعلى الرغم من ذلك فإن اسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 30% فقط من الناتج المحلي. وفي المملكة العربية السعودية تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي 93% من إجمالي الشركات وتستوعب نحو 27% من إجمالي العمالة ومع ذلك تمثل مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي 33% فقط وهي مساهمة ضعيفة بالنسبة لما تشكله هذه المشاريع من العدد الاجمالي للشركات، وتركيز المملكة على التنوع الاقتصادي ومقارنة بالدول المتقدمة التي تسهم فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 50% من الناتج المحلي الاجمالي. وتمثل هذه المشاريع حوالي 70% من إجمالي المؤسسات العاملة في سلطنة عُمان التي تعمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدة قطاعات وهي الزراعة، والأسماك، والصناعة، والخدمات والسياحة. وبالنسبة لبقية دول المجلس تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من إجمالي المشاريع ففي دولة قطر، ومملكة البحرين وسلطنة عُمان تمثل 92% بينما تتخفف في الكويت الى 78%.⁴

⁴ عبد العزيز بن حمد العقيل، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الرياض - المملكة العربية السعودية، 28- 29 مايو 2013، ص 5

ويختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى⁵ وفقاً لأختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة ، والكثافة السكانية ، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تاهيلها ، والمستوى العام للاجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها . كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه ، وهل هو للاغراض الإحصائية أم للاغراض التمويلية أو لاية أغراض أخرى .⁶

^{5 5} ما زال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشاً من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف مراحل النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي، فالمتوسط أو الكبير في دولة نامية يعتبر صغيراً في دولة متقدمة. وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة، بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية. وتتوسع معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، أو وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق. ويتطلب التعريف الواضح توفر عدة عوامل مثل المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة القطاع العام في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية. وتستند الدول العربية في تعريفها المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة، وحجم رأس المال، وحجم المبيعات، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة والخصائص التي تتميز بها هذه المشروعات ، إلا أن معيار العمالة يعتبر الأكثر استخداماً لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد العمال. راجع، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2-3 أيار (مايو) 2007، ص 3-4

⁶ لمزيد من التفاصيل حول تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول النامية والمتقدمة، راجع:

وتجدر الإشارة إلى أنه في الدول الخليجية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنبأين تعاريف المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ويمكن التعرض إلى التعاريف المعتمدة في بعض البلدان الخليجية في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1) بعض التعاريف المعتمدة في البلدان الخليجية

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
<u>سلطنة عمان:</u>	- أقل من 10 عمال	رأس المال المستثمر أقل من 50 ألف ريال.
- مشروعات صغيرة	- ما بين 10 - 100 عامل	رأس المال ما بين (50 - 100) ألف ريال.
- مشروعات متوسطة		
<u>السعودية:</u>	- ما بين (1 - 20) عاملا	ولا يزيد رأس المال المستثمر على 20 مليون ريال وهذا
- مشروعات صغيرة		

-وزارة التجارة الخارجية، دراسة عن التعريف الاجرائى للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، القاهرة، ص ص 10-49

-Doha Abdelhamid and Alia El Mahdi, The Small Business Informality Challenge: Lessons Learned From Country Experiences and The Road Ahead of Egypt, ERF Working Paper Series, Economic Research Forum, Working Paper 0324 , pp28-36

التعريف صالح لقطاع الصناعة	- ما بين (21 - 100) عاملا	- مشروعات متوسطة
على أن لا يتجاوز رأس مالها 200 ألف دينار كويتي	أقل من 10 عمال ما بين (10 - 50) عاملا	<u>الكويت :</u> - مشروعات صغيرة - مشروعات متوسطة
		<u>البحرين :</u> - مشروعات صغيرة - مشروعات متوسطة
لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2 مليون دولار رأس المال المستثمر ما بين (2- 6) مليون دولار.	- يعمل فيها أقل من 30 عاملا - يعمل فيها أقل من 60 عاملا	<u>دول مجلس التعاون لدول الخليج الخليجية :</u> (تصنيف منظمة الخليج للاستشارات الصناعية) - مشروعات صغيرة - مشروعات متوسطة
		<u>تصنيف المشروع الخليجي لدعم القدرات في إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة</u>

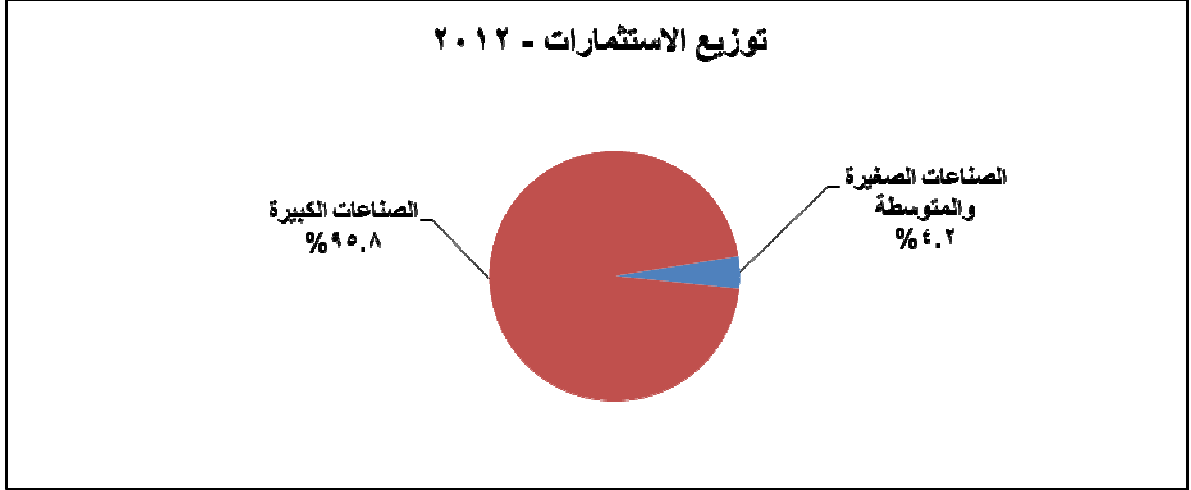
		(الريادي)
		-المشروع الصغير جداً :
	-ما بين (1 - 4) عمال	-المشروع الصغير :
	-ما بين (5 - 19) عاملاً	-المشروع المتوسط :
	-ما بين (20 - 99) عاملاً	

المصدر: منظمة العمل العربي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ / مصر ، 23 فبراير/ شباط - 1 مارس / آذار 2008 ص ص 13-15

وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية حريصة على زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في المملكة العربية السعودية وعمان والإمارات . وبرغم ذلك وكما يتضح من الشكل رقم (1) ويلاحظ أن حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة متدنية جداً، فقد بلغ حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 4.2 % من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي في دول المجلس عام 2012.⁷

الشكل رقم (1) إجمالي الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام 2012

⁷ عبد العزيز بن حمد العقيل، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 8



المصدر: قاعدة بيانات جويك

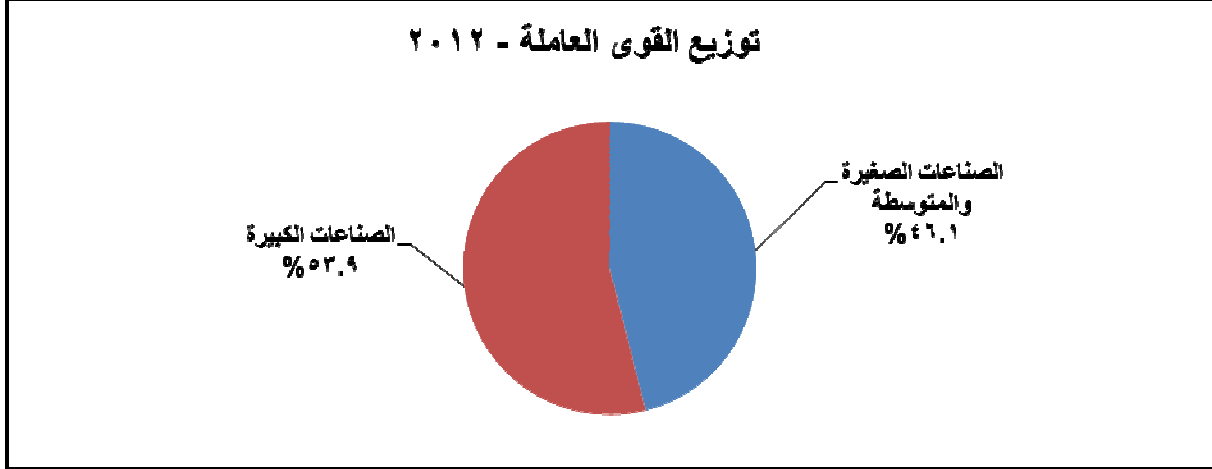
لذا فهناك حاجة إلى زيادة الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة أسوة بالدول المتقدمة.

ويشوب الحرص على زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدر من الحذر خوفاً من أن يكون التوسع فيها يصبح مجلبة لمزيد من العمالة المتعاقدة الأجنبية. وهو أمر تحرص سياسات التشغيل في المنطقة على تجنبه خاصة في عمان والمملكة العربية السعودية وفي نفس الوقت فهناك رغبة في الانفتاح على مزيد من الاستثمارات الأجنبية كبيرها ومتوسطها خاصة في الإمارات والسعودية وعمان وقطر ناهيك عن الدعوة الدائمة للاستثمار القائمة في البحرين .

فقد شكلت العمالة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة كما يتضح من الشكل رقم (2) ما نسبته 46.1% من إجمالي العمالة في المشاريع الصناعية وهي نسبة متوسطة خاصة وأن معظمها من العمالة الوافدة فدول المجلس بحاجة إلى رفع نسب العمالة المواطنة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشكلات البطالة وتحقيق أهداف التنمية.⁸

الشكل رقم (2) إجمالي القوى العاملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام 2012

⁸المرجع سابق، ص9



المصدر: قاعدة بيانات جويك

وتصدر كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين دول المجلس في نسبة عدد المنشآت الصناعية الصغيرة إلى إجمالي المنشآت الصناعية في هذه الدول حيث شكلت في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 85.5% لعام 2012، وفي مملكة البحرين 81.8%. كما يتضح من الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام 2012

Large Industries الصناعات الكبيرة		Medium Industries الصناعات المتوسطة		Small Industries الصناعات الصغيرة		الفئات الصناعية
%	عدد المنشآت Total firms	%	عدد المنشآت Total firms	%	عدد المنشآت Total firms	الدولة
8.5	67	9.7	77	81.8	647	البحرين BAHRAIN
25.0	175	23.0	161	52.1	365	الكويت KUWAIT
11.2	168	12.8	192	75.9	1,136	عمان OMAN
21.7	154	20.1	143	58.2	413	قطر QATAR
25.8	1,535	24.4	1,453	49.8	2,967	السعودية SAUDI ARABIA
6.9	382	7.6	418	85.5	4,712	الإمارات U.A.E.
16.4	2,481	16.1	2,444	67.5	10,240	المجموع TOTAL

وتقوم المرأة العربية الخليجية بدور متميز خلاق في إقامة وتطوير المنشآت خاصة المتوسطة منها. وتشير دراسة للبنك الدولي أن 25% من الأعمال في بلدان الخليج تملكها نساء ومنتظر أن يزداد هذا الدور

أهمية في المستقبل لما حظيت به المرأة في هذه المنطقة من فرص للتعليم وتجربة الأعمال في مناخ متسامح ومنفتح . ونأمل أن يمتد نشاطها في مجال الأعمال إلى باقي البلدان العربية التي تلوح فيها فرص استثمار واعدة خاصة في شراكة مع عربيات أخريات . ومنذ عام 2005 كان هناك 29.7 ألف صاحبة عمل في السعودية وفي عام 2008 كان هناك 12 ألف سيدة عضو في مجلس سيدات الأعمال في الإمارات لهن 11 ألف مشروع بقيمة 12.5 بليون درهم إماراتي . كما أن ثلث المنشآت في الإمارات التي يفوق عائدها السنوي 100 ألف دولار تعود ملكيتها إلى نساء.⁹

وتكتسب المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائصها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تفتقرن بقطاع الأعمال الصغيرة فيما يلي:

1. تستخدم هذه المشروعات فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول العربية التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية.
2. تتميز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تخري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.
3. توفر هذه المشروعات سلماً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

⁹ مؤتمر العمل العربي، المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، البند الأول - القسم الأول، الدورة الثامنة والثلاثون القاهرة - جمهورية مصر العربية، 22 - 15 مايو / أيار 2011، ص 28

4. توفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.

5. تقوم هذه المشروعات بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة، نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء. كما تسهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل.

6. تعد هذه المشروعات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً هاماً للتكوين الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومختبراً لنشاطات وصناعات جديدة.

7. تلعب هذه المشروعات دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير. وبذلك تسهم المنشآت الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.

8. تسهم هذه المشروعات في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركيز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التمرکز العمراني والتحصّر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

ثانياً: مفهوم وأهمية رأس المال الفكري .

بدا الاهتمام برأس المال الفكري في المنظمات بداية من فترة الثمانينات حيث أكد المديرون والأكاديميون والاستشاريون على مستوى العالم أن الأصول غير المادية في المنظمة – أي رأس المال الفكري – تعتبر محددًا أساسيًا لما تحققه المنظمة من أرباح، وفي بداية التسعينات ظهرت بعض الكتابات التي تناقش فكرة رأس المال الفكري للمنظمة وهو الذي يحقق النجاح والربحية للمنظمة، حيث أشار الكثير من الباحثين إلى أن الأصول الرئيسية للعديد من المنظمات في ميدان إنتاج التكنولوجيا العالية لا تتمثل في

الأصول المادية فقط ولكن في مهارات أفرادها وفي التراكم الفكري والمعرفي الذي تمتلكه هذه المنظمات.

10

ولرأس المال الفكري العديد من المصطلحات المرادفة التي تشير إلى نفس المعنى كالأصول غير المادية، الأصول المعنوية، رأس المال المعرفي، الأصول المعرفية، الأصول الفكرية، والموجودات المعرفية، ومن أهم تعاريف رأس المال الفكري نجد :¹¹

- تعريف توماس ستيوارت (T. Stewart) الذي يعرفه بأنه المادة المعرفية الفكرية ، المعلومات ، الملكية الفكرية ، الخبرة التي يمكن وضعها في الاستخدام لتتسبب الثروة .
- تعريف ادفينسون (Edvinsson) رأس المال الفكري هو مضامين المعرفة، الخبرات العملية، التكنولوجيا التنظيمية، وعلاقات الزبائن والمهارات المهنية المقدمة والضرورية للمنافسة في السوق.
- كما يعرف رأس المال الفكري بأنه ” هو عبارة عن جزء من رأس المال البشري للمنظمة يتمثل فيما يملكه الأفراد من القدرات المعرفية والتنظيمية وغيرها ، تمكنهم هذه القدرات من إنتاج الافكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة والتي تمكن المنظمة - اذا إستطاع الوصول الى هذه المعرفة - من توسيع

¹⁰ للتفاصيل حول نشأة رأس المال الفكري راجع: فاطمة على الربابعة، مستويات رأس المال الفكري في منظمات الأعمال: نموذج مقترح للقياس والتطبيق،مجلة النهضة،المجلد الثالث عشر،العدد الاول ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة ، مصر، يناير 2012، متاح في

<http://www.feps.edu.eg/en/publications/nahda/vol13/issue1/fatma.pdf> ، ص ص

9-5

¹¹ سلام عبد الرزاق،بوسهوه نذير،دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ملتقى :استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 18 و 19 أبريل 2012، ص 4

حصتها السوقية وتعظيم نقاط قوتها وتجعلها في موقع قادرة على اقتناص الفرصة المناسبة . ولا يتركز رأس المال الفكري في مستوى إداري معين دون غيره ” .¹²

■ ويمكن تعريف رأس المال الفكري على أنه مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون المعارف والخبرات والمنجزات التي تمكنهم من الإسهام في أداء المنظمات التي يعملون بها؛ وبالتالي الإسهام في تطور مجتمعاتهم بل والعالم بأسره.¹³

■ أن رأس المال الفكري عبارة عن صفوة العاملين الذين يمتلكون قدرات عقلية ومهارات بحيث يكونوا قادرين على الإبداع وإنتاج أفكار جديدة قادرة على المحافظة على وضع الشركة التنافسي، وزيادة إنتاجيتها، وتقليل الكلف، وتعظيم نقاط القوة داخل المنظمة، ولا يُشترط توفر شهادة أكاديمية في رأس المال الفكري ولا تتحدد في مستوى أداري معين ساعين من خلال ذلك لاقتناص الفرص والمحافظة على العملاء.¹⁴

¹² عادل حرحوش المفرجي ، أ. أحمد على صالح ” رأس المال الفكري : طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه ” ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003 ، ص 18 . مشار إليه عند شويح محمد ، دور الرأس المال الفكري في تنمية المنظمات، متاح في: <http://www.chouihmohamed.com/?p=90>

¹³ عبد الرحمان بن احمد هيجان ، راس المال الفكري أستراتيجيه التحول من الفئه العامة إلى الفئه المميزه ، 1427 ه ، متاح في :

<http://abufara.net/index.php/2012-10-21-10-56-42/2012-10-21-10-57-16/33-2013-07-21-15-36-02/8-0000056>

¹⁴ صلاح هادي الحسيني، القيادة الإدارية وأثرها في إدارة الموارد البشرية استراتيجياً دراسة ميدانية في المنظمات الحكومية في محافظة الناصرية /العراق، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدنمارك وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، 2009، ص 34

ومن خلال ما تقدم من تعاريف سابقة لرأس المال الفكري نلاحظ التباين في توصيفه فمنهم من ركز على الميزة التنافسية، والأخر ركز على مستوى الإبداع، وثالث ركز على كونها تحافظ على منظمات الأعمال في أجواء المنافسة السائدة، ورابع أكد على قدرتها على إنتاج أفكار جديدة تعاضد من نقاط القوة واقتناص الفرص وقد اشتركت التعاريف بمجموعة مشتركات منها:¹⁵

- 1- التركيز على النخب ذات المؤهلات والقدرات العلمية والعقلية.
- 2- أن رأس المال الفكري هم الأشخاص الذين يمثلون ميزه تنافسيه يصعب إلى حد كبير إيجاد بديل عنهم.
- 3- يتكون من مجموعة من العاملين الذين يمتلكون قدرات معرفية وتنظيمية دون غيرهم.
- 4- يرمي إلى إنتاج أفكار جديدة أو تطوير لأفكار قديمة يمكن إن تساهم في المحافظة على وضع الشركة التنافسية.
- 5- يسعى إلى توسيع الحصة السوقية للمنظمة وتعظيم نقاط القوة.
- 6- يقود إلى خفض التكاليف وإمكانية البيع بأسعار تنافسية مع تحسين إنتاجية المنظمة.
- 7- يقود إلى زيادة أقدرة الإبداعية وجذب العملاء وتعزيز ولائهم ولا يتركز في مستوى إداري معين دون غيره.
- 8- لا يشترط توافر شهادة أكاديمية لمن يعتبر ضمن رأس المال الفكري ولا يتحدد في مستوى وظيفي معين.

فرأس المال الفكري هو المعرفة لكن أية معرفة؟ فقد يكون لأحد العمال ميول ادبية بحيث قد يتقن الشعر أو الزجل أو كتابة القصة ، ولكن هذه المعرفة قد لا تفيد. فالموهبة الأدبية لأحد عمال المصنع لا تقدم حلا للعمال. فرأس المال الفكري هو المعرفة المفيدة للمشروع، فاذا كان هذا ما العامل ذو الميول الدبية

¹⁵ المرجع السابق، ص 34

يعمل في دار نشر مثلا فإن تلك المعرفة تعتبر رأسا لا بشريا. بالطبع في هذه الحالة تصبح مهارة العامل ذات قيمة عالية للمشروع .

إذا فرأس المال الفكري هو المعرفة التي يمكن توظيفها ، فالمعرفة لا تصبح رأس مال إلا إذا تم العثور عليها وتوظيفها بحيث يمكن استخدامها لصالح المشروع. فقد يكون لدى أحد عمال المصانع فكرة رائعة لتحسين الإنتاج، لكن لا يصبح لهذه الفكرة فائدة إذا بقيت داخل ذهن العامل ولم تخرج إلى حيز التطبيق فلا طائل من وراء أية معرفة دون وضعها موضع التطبيق. فرأس المال الفكري الذي لا يجد طريقه للتوظيف والممارسة هو بمثابة رأس مال مدفون ومهدر.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك تسميات عديدة لرأس المال الفكري تتناولها أدبيات الموضوع كـ رأس المال الفكري ورأس المال اللاملموس ... الخ . وكل هذه التسميات يقابلها مفهوم رأس المال المادي أي أن الأصول الفكرية تقابلها الأصول المادية ويمكننا التفريق بين الاثنين من خلال الجدول التالي:

المقارنة بين رأس المال المادي ورأس المال الفكري

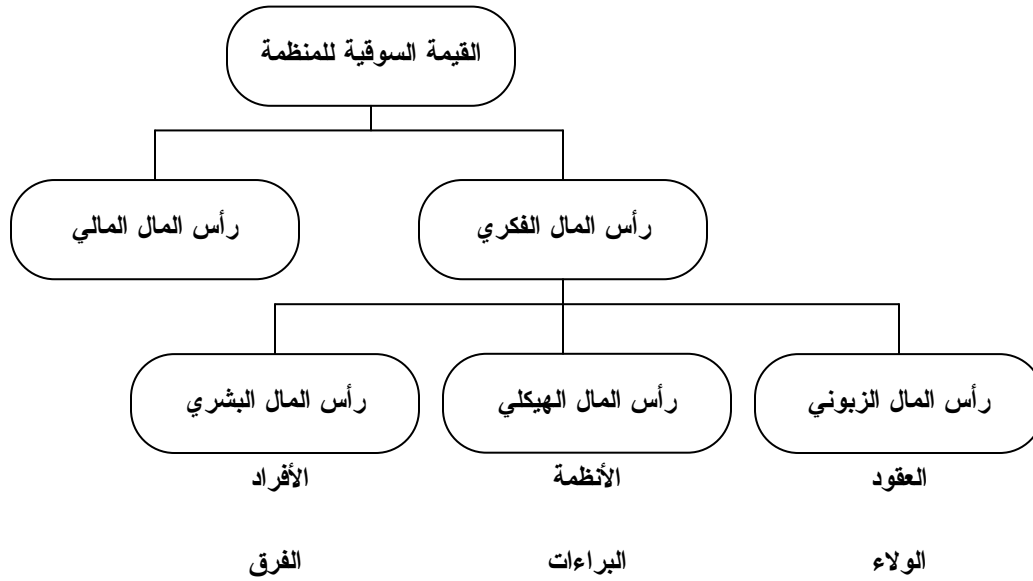
البيان	رأس المال المادي	رأس المال الفكري
الميزة الأساسية	مادي ملموس	غير مادي - أثيري - غير ملموس
موقع التواجد	ضمن البيئة الداخلية للشركة	في عقول الأفراد العاملين في الشركة
التمثيل النموذجي	الآلة ، المعدة ، المباني	الأفراد ذوي المعارف والخبرات
القيمة	متناقصة بالاندثار	متزايدة بالإبتكار
نمط خلق الثروة	بالإستخدام المادي	بالتركيز والإنتباه والخيال الواسع

المستخدمون له	العمل العضلي	العمل المعرفي
الواقع التشغيلي	يتوقف عند حدوث المشاكل	يتوقد عند حدوث المشاكل
الزمن	له عمر إنتاجي وتناقص بالطاقة	ليس له عمر مع تزايد في القدرات الإبداعية

المصدر: عبد الستار حسين يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2005. ص 5

ولقد قدمت نماذج عديدة لمكونات رأس المال الفكري¹⁶، ولعل النموذج الذي قدمه توماس ستيوارت (T. Stewart) والذي يحدد مكونات رأس المال الفكري في ثلاث فئات هي رأس المال الهيكلي ، رأس المال البشري ، ورأس المال الزبوني، هو الأكثر شيوعا واستخداما لأنه يتضمن المكونات الأساسية لرأس المال الفكري، والشكل التالي يبين هذه المكونات الثلاث.

هيكل رأس المال ومكوناته



¹⁶ للتفاصيل راجع:

- سلام عبد الرزاق، بوسهوه نذير، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 18 و 19 أبريل 2012، ص ص 5-8
- عبد الستار حسين يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 2005. ص ص 5-9

وعلى ذلك فرأس المال الفكرى فى المنظمات يتمثل فى :¹⁷

1- العاملون فى المنظمة والذين لديهم أفكار أو إقتراحات أو معلومات تقدم حلول فعالة ومبتكرة للعملاء .

2- نظام العمل الفعال والذى يتيح إمكانية ترجمة المعرفة الى ممارسات واقعية ومفيدة للمنظمات فالمعرفة بدون تطبيق ليس لها أى جدوى .

3-العملاء الذين لديهم القدرة على تقديم معلومات وأفكار للمنظمة تضعها فى القمة.

لذا فحتى تستثمر المنظمة رأس مالها الفكرى أفضل إستثمار فمن المفترض أن تشجع عامليها وتحفزهم على تقديم أفكارهم وتسهل عملية تبادل المعلومات فما بينهم من جهة وبينهم وبين الإدارة من جهة أخرى وأن توفر لهؤلاء العاملين المناخ الذى يمكنهم تقديم معلوماتهم وأفكارهم بحرية كاملة .

ثالثا: دور رأس المال الفكرى فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول الخليجية

تتجلى إذا أهمية رأس المال الفكرى فى كونه أصبح دعامة تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونمائها، فكلما ازدادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية، وهو ما يشكل ميزة تنافسية، بعد ما تبين تفوق العنصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا المتقدمة على القيم الحقيقية لموجوداتها الحسية كالأبنية والمعدات، من هذا المنطلق جاء التركيز على رأس المال الفكرى باعتباره استراتيجية للتحويل من صناعة صغيرة إلى صناعة أكثر تطوراً.

ويكون ذلك من خلال:

17 شويح محمد ،دور الرأس المال الفكرى فى تنمية المنظمات،متاح

فى: <http://www.chouihmohamed.com/?p=90>

- إعداد برامج تدريبية بالمشروعات الصغيرة وتخصيص معاهد متخصصة لرفع مستوى الوعي المهني للمسؤولين وبرامج التدريب الفني لرفع مستوى مهارة العاملين.
- تحفيز عمليات البحث العلمي والتطبيقي لا سيما المرتبطة بالمشروعات الصناعية الصغيرة وتحديث التعليم المهني، وإنشاء نظام خاص بالدعم الفني يقوم به الاختصاصيون بتقديم الخدمات الإرشادية، ودراسة الجدوى للمشروعات الصغيرة للتغلب على العقبات.
- عدم اعتبار المشروعات الصغيرة كيانات منفصلة، بل هي جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة من التعاون والتنسيق فيما بينها.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج :

1. يحتل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الخليجية، فهي تعتبر النمط الغالب للمشروعات في الدول الخليجية. ويتوقع لهذه المشاريع أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة.
2. في الدول الخليجية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتباين تعاريف المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة ويمكن التعرض إلى التعاريف المعتمدة في بعض البلدان الخليجية
3. يشوب الحرص على زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدر من الحذر خوفاً من أن يكون التوسع فيها يصبح مجلبة لمزيد من العمالة المتعاقدة الأجنبية

4. بلغ حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 4.2 % من اجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي في دول المجلس عام 2012.
5. شكلت العمالة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 46.1% من اجمالي العمالة في المشاريع الصناعية في دول المجلس.
6. تقوم المرأة العربية الخليجية بدور متميز خلاق في إقامة وتطوير المنشآت خاصة المتوسطة منها.
7. رأس المال الفكري هو المعرفة التي يمكن توظيفها، فالمعرفة لا تصبح رأس مال إلا إذا تم العثور عليها وتوظيفها بحيث يمكن استخدامها لصالح المشروع. فقد يكون لدى أحد عمال المصانع فكرة رائعة لتحسين الإنتاج، لكن لا يصبح لهذه الفكرة فائدة إذا بقيت داخل ذهن العامل ولم تخرج إلى حيز التطبيق فلا طائل من وراء أية معرفة دون وضعها موضع التطبيق. فرأس المال الفكري الذي لا يجد طريقه للتوظيف والممارسة هو بمثابة رأس مال مدفون ومهدر.
8. تتجلى أهمية رأس المال الفكري في كونه أصبح دعامة تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونمائها، فكلما ازدادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية، وهو ما يشكل ميزة تنافسية، بعد ما تبين تفوق العنصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا المتقدمة على القيم الحقيقية لموجوداتها الحسية كالأبنية والمعدات، تتمثل إحدى الدعائم الأساسية للطريق الحديث للمنافسة في وجود بنية أساسية تعليمية، وعلمية، وتكنولوجية حديثة وحيوية تشبع احتياجات الأعمال من الموارد البشرية والبحث والتطوير اللذين يتطوروا بخطى سريعة. وبدون هذا الأساس، لن تتحقق الإمكانيات الابتكارية للمشروعات، وقدرة قاعدة مواردها البشرية على استيعاب وتبني، وتطوير التكنولوجيات الجديدة.

ثانيا: التوصيات

ولهذا إذا أردنا التقدم فلا سبيل سوى قيام مشروعات تقوم في الأساس على استغلال رأس المال الفكري باعتباره أهم أصول قيام ونمو المشروعات. لهذا فانني أوصي بما يلي:-

1. ضرورة تفعيل مفاهيم رأس المال الفكري ضمن الهيكل التنظيمي للوزارات والمؤسسات كوحدات تنظيمية مستقلة، وكذلك تطوير الهياكل الحالية وفقاً لمفاهيم ووظائف إدارة الموارد البشرية كفسلفة وليس كإجراءات، ما يساعد على تشجيع الأفراد على الابتكار والإبداع عن طريق إفساح المجال أمامهم لتقديم أفكار ابتكارية تهدف إلى التميز والتفوق.
2. تطوير وإعداد الخطط الاستراتيجية للوزارات والمؤسسات كي تستوعب مفاهيم وقيم وأهداف رأس المال الفكري والحرص على مشاركة المديرين في كافة المستويات في صياغتها.
3. تبني نشر مفاهيم وثقافة إدارة المعرفة وقيم رأس المال الفكري من خلال ورش عمل وحلقات نقاشية على أن يتم الإسراع في تنفيذ ذلك من أجل الارتقاء بالأداء.
4. التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة لنشر ثقافة إدارة المعرفة ورأس المال الفكري من خلال تشجيع المؤسسات والأفراد على ضرورة استيعاب مفاهيمه ومكوناته وطرق قياسه.
5. استقطاب المواهب والكفاءات المتفوقة مع رعاية هذه الكفاءات عن طريق وضع برامج للاحتفاظ بهم والمحافظة عليهم وذلك لخلق بيئة ابتكارية تدعم القدرات التنافسية.
6. وضع الإطار العلمي والعملية لتطوير وإدارة المواهب وصياغة النظم الكفيلة لتحقيق التميز المؤسسي لتنمية وتطوير المواهب على كافة المستويات ما يساهم في تعظيم رأس المال الفكري.
7. الاستمرار في المحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة ، لخلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص، وكذلك لتأسيس الشركات، ونموها ويجب على الحكومات أن تسرع جهودها الرامية إلى إزالة أوجه الخلل التي تشوب السوق وتعالج اخفاقات السوق في الاقتصاد بوجه عام ، كما يجب عليها أن تضمن وجود عدالة في التعامل مع الأطراف المختلفة.

8. أهمية وضع سياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة. وفي هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية منها:

أ. الاستمرار في نشر الفهم الواقعي للإمكانيات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإشراك جميع الجهات المعنية في ذلك.

ب. تجنب تسييس البرامج المتصلة بتنمية هذا القطاع.

ج. زيادة فعالية تمثيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاركتها في اتخاذ القرار.

د. زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها.

المراجع

1. الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2-3 أيار (مايو) 2007

2. سلام عبد الرزاق، بوسهوه نذير، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 18 و19 أبريل 2012

3. شويح محمد، دور الرأس المال الفكري في تنمية المنظمات، متاح

في: <http://www.chouihmohamed.com/?p=90>

4. صلاح هادي الحسيني، القيادة الإدارية وأثرها في إدارة الموارد البشرية استراتيجياً دراسة ميدانية في المنظمات الحكومية في محافظة الناصرية /العراق، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدنمارك وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، 2009
5. صندوق النقد الدولي، إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 5 أكتوبر 2013
6. عادل حرحوش المفرجي ، أ. أحمد على صالح " رأس المال الفكري : طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003
7. عبد الرحمان بن احمد هيجان ، راس المال الفكري أستراتيجيه التحول من الفئه العامة إلى الفئه المميزه ، 1427 ه ، متاح في :- <http://abufara.net/index.php/2012-10-21-10-56-42/2012-10-21-10-57-16/33-2013-07-21-15-36-02/8-0000056>
8. عبد الستار حسين يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال ،قسم إدارة الأعمال ،كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة الزيتونة الأردنية ،عمان ،الأردن، 2005.
9. عبد العزيز بن حمد العقيل ،تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ،الرياض - المملكة العربية السعودية، 28- 29 مايو 2013
10. فاطمة على الربابعة، مستويات رأس المال الفكري في منظمات الأعمال: نموذج مقترح للقياس والتطبيق،مجلة النهضة،المجلد الثالث عشر،العدد الاول ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة ، مصر، يناير 2012، متاح في : <http://www.feps.edu.eg/en/publications/nahda/vol13/issue1/fatma.pdf>
11. مؤتمر العمل العربي، المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، البند الأول - القسم الأول

،الدورة الثامنة والثلاثون القاهرة جمهورية مصر العربية ، 22 - 15مايو / آيار
2011

12. وزارة التجارة الخارجية ،دراسة عن التعريف الاجرائى للمنشآت متناهية الصغر
والصغيرة والمتوسطة فى مصر،القاهرة

13.Doha Abdelhamid and Alia El Mahdi,The Small Business Informality
Challenge: Lessons Learned From Country Experiences and The Road
Ahead of Egypt, ERF Working Paper Series, Economic Research Forum,
Working Paper 0324

14.National bank of Dubai The Nature of Small and Medium Size Enterprises
in GCC's Industrial Sector, Economic report , UAE,march 2007

15.UNIDO and the World Summit on Sustainable Development ,CORPORATE
SOCIAL RESPONSIBILITY: Implications for Small and Medium Enterprises in
Developing Countries, UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT
ORGANIZATION Vienna, 2002